

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No.

الرقم :

Date

التاريخ :

٥٧٤٢

١٩٢

٥٧٤٢

٢١٦٢

صفوة الصفوة في شروط القدوة ، تأليف المهر اوى ، احمد
ابن محمد - ١٢٢٤ هـ . كتب في القرن الثالث عشر
المجري تقديم سيرا .

ص ٥٠

١٦٨٢ سم

١٧ ص

١٠ ق

٥٦٤٢

نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ معتسار

معجم المؤلفين ١٦٨:٢

في العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف

ب - تاريخ النسخ

٢١٦٨١ ف

١٤٥١٧/١

صفوة الصفوة في شروط القادة

للصوم لمسيح احمد الهادي

رحمته
آمين

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٥٦٤٩ - ١٦٨١
العنوان:	صفوة الصفوة في شروط القادة
المؤلف:	المراد بن محمد بن محمد
تاريخ النسخ:	الثالث
اسم الناسخ:	---
عدد الأوراق:	١٠ ص
ملاحظات:	---

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصلاة افضل العبادات بعد الايمان واكد طلب الجماعة فيها وضاعف اجرها زيارة في الامتنان واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة جزم وايقان واشهد ان سيدنا محمد رابعه ورسوله سيد ولد عبدنان صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه صلاة وسلاما دائمين على ممر الان زمان **وبعد** فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني احمد بن محمد الجبراي الشافعي عامله الله بلطفه الخفي واجراه على عوائد تربه الخفي هذا شرح لمنظومة جمعت فيها شروط القدوة بالامام في الصلاة محل الفاظها ويبين مرادها ويتم مفادها على وجه لطيف واسلوب طريف ارشدني الى تاليفه شيعي واستاذي ومرشدي وملاذي بركة الانام ومعتقد الخاص والعام كوكب سماء الفضائل وناظم المسائل النور المتوالي الشيخ ابراهيم الهلالي رفع الله مكانته في حضرة قدسه وسقاه من اشرف شراب انسه ومتعني المسلمين بحياته واعاد علي وعليهم من صالح دعواته امين فجمعت مما تيسر لي حصوله من كتب الفقه المعتمد التي تداولها ايدي المحققين النقل وسميته صفوة الصفوة في شروط القدوة والله اسأل النفع به والتوفيق فيه للصواب بحجاجة سيدنا محمد صلى الله وسلم وآله واصحاب امين وهاناذا اشعر في المقصود

مستعينا

مستعينا بالملك المعبود فاقول

هالك شروط قدوة ان رمتها عشر واحد بلغت حلتها

اي خذ شروط صحة القدوة بالامام في الصلاة مهذبة منقحة يا من يروم الاطلاع عليها وجملتها احد عشر شرط بعضها مطلوب في الامام وهو من هذا النظم الاربعة الاول وبعضها مطلوب في المأموم وهو السبعة الباقية وقولي وواحد باسكان الدال لاجل الوزن والقدوة هنا ربط المأموم صلاته بصلاة الامام بالنية الآتي بيانها عند ذكر النظم لها وهذا الربط كما يسمى قدوة يسمى اتياما ويسمى جماعة وتحصل به فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون درجة سواء حصل في ابتداء صلاة الامام واستمر الى آخرها ام لا بان وقع في الاثناء واستمر وانقطع بعذر او وقع في الابتداء وانقطع بعذر لكن كيفية ثواب درجات من اقتدا بالامام في جميع صلاة اعظم واجسم من كيفية ثواب درجات من ادركه في بعضها وبقي ما لو حصل الربط المذكور بعد شروع الامام في التسليمة الاولى قبل اتمامه لها بان اتم المأموم الاحرام قبل نطق الامام بالميم من عليكم فهل يكون محصلا لفضيلة الجماعة ام لا واذا قلنا لا يكون محصلا فهل تنعقد صلاة فردي او لا تنعقد اذا خلا في كبره ومحصله ان معتقدا الزايد يتبعه وان كان شرحه لا يفيد ذلك عدم انعقاد صلاته اصلا لاجتماعه ولا فراد

في الدرج بنية الوقف على لغة من يقف على المنصوب المنون بالكون وذلك

لضعف حال الامام بالشروع في التسليمة الاولى وان لم يخرج من الصلاة
 الاتباع الميم من عليكم ومعهما العلامة الخطيب انعقاد صلاة فرادى ومعهما
 العلامة ابن حجر انعقادها جماعة **تتمه** الجماعة تكون فرض عين وذلك
 في الجمعة كما هو مبين في بابها وفي غيرها العارض نذر او اعادة او جمع بمطر
 وتكون فرض كفاية وذلك في الركعة الاولى من المكتوبة المؤداة في حق
 الذكور الاحرار البالغين المقيمين ولو في البادية المستورين وتكون سنة
 في النوافل التي تشترع فيها الجماعة وفي المكتوبة المقضية خلف مقضية اذا
 اتفق الامام والمأموم في عين المقضية كظهرين او عصرين ولو من يؤمن
 بخلاف ظهر وعصر وان اتفقتا في كونهما رباعتين وبخلاف مقضية خلف
 مؤدات وعكس فلا تنس للجماعة في الصور المذكورة ومع كونها لا تنس في
 ذلك اذا فعلها اثنان عليها قاله الحلبي على المنهج وتكون سنة ايضا في المكتوبة
 المؤداة للنساء والخائف والامرقا والصبيان والمسافرين والعراة لكنها
 تنس عند النووي للعراة بشرط كونهم عيالا وفي ظلمة والافهي والافراد في
 حقهم سواء اي ان كفوا ابصارهم عن النظر الى عورات بعضهم البعض والا
 حرمت كما تحرم على اجراء العين اذا فعلوها بغياذن مستاجرهم حيث
 زاد منها على زمن الانفراد **فائدة** افضل الجماعة بعد الجمعة جماعة صبيها
 ثم صبي غيرها قال بعضهم لا يبعد ان تكون جماعة عصرها ومغربها وعشاها

وذكر العلامة الشارح
 فيما لو تقارنا اي تقارن احرام
 للمأموم وسلام الامام الاول
 ان صلاة المأموم تنعقد
 فرادى صح

الفضل فضيلة الجماعة
 في غير ذلك قال في
 المؤداة للنساء والخائف
 تنس عند النووي للعراة
 حرمت كما تحرم على اجراء
 زاد منها على زمن الانفراد
 ثم صبي غيرها قال بعضهم

الجماعة اي لا يوجد الاممها بفدت فضيلة
 الجماعة واحصت عن هذا النظر بان حاد
 الرتبة هنا حصول اصل الفضيلة ومراد
 القاعدة فوات الفضيلة الكاملة فلا تنافس
 الجمة منفعة فجهة الشواير جمة
 التبراهة كذا قيل وهو لا يخفى
 بل يعين اه

افضل من جماعات ذلك من غيرها ثم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم
 جماعة الظهر ثم جماعة المغرب **خاتمة** لو اتفق اهل بلد على ترك الجماعة
 قوتلوا كاللبغاة وكذا لو امتنع بعضهم من اقامتها وتوقف ظهور الشعار
 عليه قوتل ذلك البعض حتى لو توقف ظهور الشعار على شخص حرم عليه
 السفر وان يؤجر نفسه اجارة عين على عمل ناجران علم من المستاجر منعه
 من حضور الجماعة والقرية فيما ذكر كالبلدة ولا يخفى سبيل الممتنع من
 اقامتها حتى يقيمها اقامة يظهر بها الشعار في ذلك المحل والشعار جمع
 شعيرة وهي العلامة والمراد بظهور شعار الجماعة ان لا تنشق الجماعة
 على طالها ولا يحتشم كبير ولا صغير من دخول محلها ففي القرية الصغيرة
 تكفي اقامتها من جماعة اهل تلك القرية الذكور الاحرار البالغين في محل
 يمتنع قصر الصلاة فيه وان لم يهتأ لها بخصوصها كالمسجد ظاهرة فيه
 او لا بحيث يظهر الشعار بذلك اي بفعلها في ذلك المحل من اوليك الجماعة
 ولولم يفعلها الا اثنان تعينت عليهما وكذا تعين الجماعة على شخص واحد
 شخصار كعا آخر الوقت ولولم يحرم ويركع معه لم يدرك في الوقت
 ركعة لئلا يفوته الاداء وعبارة الزيايدي في مجتذ زوال القدوة ولو
 ضاق الوقت وامكنا ذراك ركعة بادرارك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاقة
 لرمه الاقضاء بها كما هو ظاهر انتهى وفي القرية الكبيرة والبلد يشترط

ان تقام في كل مؤداة من الخمس بجماعة ذكور احرار بالغين من اهل تلك
القرية الكبيرة او البلد في محال يمتنع قصر الصلاة فيها وان لم تنهيا لها
يظهر بها الشعار سواء كانت ظاهرة في تلك المحال أولا لا في وسط البيو
ونحوها كالحوانيت نعم ان ظهر الشعار بها فيها اكتفي بذلك **تكميل**
الجماعة وان قلت بمسجد لذكر ولو صبيا غير جميل افضل منها بغيره كالبيت
وان كثرت خلافا للعباب وبحشا الاسنوي كالاذرعي ان صلاته في المسجد
لو كانت تفوت الجماعة لاهل بيته كزوجته كانت صلاته ببيته افضل من
صلاته بالمسجد قال الحلبي وظاهره وان كثرت جمع المسجد وقل جمع البيت
ثم رايت بعضهم نقله عن شيخنا انتهى قال صلى الله عليه وسلم افضل صلاة
المرء في بيته الا المكتوبة اي في المسجد افضل لانه مشتمل على الشرف
والطهارة واطهار الشعار قال القليوبي على الجاول في هذا الحديث ما
يقضي ان الانفراد بالمكتوبة في المسجد افضل من الجماعة فيها في غير ^{المكتوبة} وهو
وجيه ولم يوافق عليه شيخنا تبع الشيخانم رانتهى وقال ايضا ومثل
ما طلبت فيه الجماعة والحق بها صلاة الضحى وسنة الاحرام والطواف
والاستحارة وقدر السفر انتهى والجماعة لغير الذكر من انثى وخنثى في
البيت وان قلت افضل منها في المسجد وان كثرت قال صلى الله عليه وسلم
لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن وقيس بالنساء الخناث

والامر بالجميل كالانثى وامامة الرجل ثم الخنثى للنساء افضل من امارة
المرأة لهن ويكون حضورهن المسجد في جماعة الرجال ان كن مشتتات
خوف الفتنة وان لم يظن حصولها وان كن في ثياب مهنة او غير مشتتات
وصحبن شيئا من زينة او ربح طيب وحينئذ لا امام او نائبه منعهن
من ذلك كما له منع من تناول ذابيح كربة من دخول المسجد ويحرم عليهن
مطلقا من غير اذن حليل الخروج ويحرم على الحليل الاذن لهن في ذلك ^{حيث}
خشي من حضورهن الفتنة وما كثر جمعهن من مساجد او غيرها افضل ^{للمصل}
وان بعد مما قل جمعه قال صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل اركى من
صلاته وحده وصالته مع الرجلين اركى من صلاته مع الرجل وما كان
اكثر فهو احب الى الله تعالى وهو مخصوص بما تقدم من ان الجمع القليل ^{بالمسجد}
افضل من الكثير بغيره وبغير المساجد الثلاثة فان الجماعة في المساجد ^{الثلاثة}
افضل منها في غيرها وان قلت بل قال المتولي ان الانفراد فيها افضل من
الجماعة في غيرها وافق الشمس الرمي بان الانفراد في المسجد الحرام افضل
من الجماعة في مسجد المدينة وان الانفراد في مسجد المدينة افضل من
الجماعة في الاقصى ويستثنى من قاعدة كثير الجمع افضل من قليله صور
يفضل فيها قليل الجمع كثير منها اذا كان امام الجمع القليل يصلي في وقت
الفضيلة دون امام الجمع الكثير ومنها اذا كان امام الجمع الكثير سريع

في صحة الصلاة عند المأموم بمجردها كافية
 في صحة القدوة وليس كذلك بل لابد معها من صلاحيتها للربط ايضا
 كما سيعلم مما ياتي في النظم وحينئذ يستثنى ثلاث مسائل الصلاة
 فيما صححة ولا تنصل للربط وهي عدم صحة القدوة بالمقتدي
 تلزمه عادة وبالاخي ونحو **تمه** لو بان الامام بخلاف ما ظنه
 المأموم فان بان مأموما وانثى او خشي والمأموم ذكر او مجنونا
 او تاركا للتكبير الاحرام او للفاحة في الجهرية او قادرا على القيام
 او الستة وكان يصلي من قعود او عاريا او ذا نجاسة ظاهرة او ساقا
 على نحوكم مما يتحرك بحركة او كافرا ولو باخبار وجب على المأموم
 الاعادة ان كان التبين بعد فراغ الصلاة والاستيناف ان طرأ
 في الاثناء وذلك لان الاوصاف المذكورة غير الاخيرة منها شأنها
 ان لا تخفى فينسب المأموم حينئذ الى نوع تقصير تبرك الفحص
 واما في الاخير فلكون الكافر لا يجوز ان يكون اماما بحال لنقصه
 بالكفر فليس من اهل الصلاة مطلقا وان بان الامام محدثا او
 نجاسة خفية او تاركا للنية او ملزما بالاعادة مضت صلاة
 المأموم على الصحة وذلك لان الاوصاف المذكورة شأنها ان تخفى
 فلا ينسب المأموم حينئذ الى تقصير وتقع صلاته جماعة وعلم مما

ثم ما سمع اذانه أو لا **أحد** **صحة صلاة من يؤم في ظن مأموم**

اي احدا الشروط الاحد عشر لصحة القدوة ان تكون صلاة الامام التي اتم
 على سبيل اليقين او الظن فيما صححة عند المأموم يقينا او ظنا اي بان تكون مستحقة للشروط
 المستند للاجتهاد او **والا** **ركان** وخالية من مبطل سواء كانت صحيحة عند الامام ايضا ام لا
 اذا اصح عندنا ان العبرة بعقيدة المأموم لا الامام ولا نظر لكون
 الامام غير جازم بالنية فيما لو كانت باطلة عنده وفي اعتقاده وصحة
 عند المأموم لانه خلاف مقتضى اعتقاد المأموم اي لم ينظر اليه لكونه
 جازما بالنية باعتبار ما عند المأموم والمدار في صحة القدوة على وجه
 صورة صلاة صحيحة عنده وقد وجدت والا لم يصح الاقتداء بخلاف
 مطلقا لانه معتقد لعدم وجوب بعض الواجبات عندنا وان اتى بها و
 مبطل عندنا فاقضت الحاجة للجماعة اغتفار اعتقاده مبطلا عندنا
 واتيانه بمبطل عنده وان تعمد هذا معتمد بن حجر وعند الرمي ان علم
 الامام المبطل لم تقع القدوة به والاصح **تنبيه** قد يتوهم من

منطوق

المنطوق للنظم هناك صحة صلاة الامام عند المأموم بمجردها كافية
 في صحة القدوة وليس كذلك بل لابد معها من صلاحيتها للربط ايضا
 كما سيعلم مما ياتي في النظم وحينئذ يستثنى ثلاث مسائل الصلاة
 فيما صححة ولا تنصل للربط وهي عدم صحة القدوة بالمقتدي
 تلزمه عادة وبالاخي ونحو **تمه** لو بان الامام بخلاف ما ظنه
 المأموم فان بان مأموما وانثى او خشي والمأموم ذكر او مجنونا
 او تاركا للتكبير الاحرام او للفاحة في الجهرية او قادرا على القيام
 او الستة وكان يصلي من قعود او عاريا او ذا نجاسة ظاهرة او ساقا
 على نحوكم مما يتحرك بحركة او كافرا ولو باخبار وجب على المأموم
 الاعادة ان كان التبين بعد فراغ الصلاة والاستيناف ان طرأ
 في الاثناء وذلك لان الاوصاف المذكورة غير الاخيرة منها شأنها
 ان لا تخفى فينسب المأموم حينئذ الى نوع تقصير تبرك الفحص
 واما في الاخير فلكون الكافر لا يجوز ان يكون اماما بحال لنقصه
 بالكفر فليس من اهل الصلاة مطلقا وان بان الامام محدثا او
 نجاسة خفية او تاركا للنية او ملزما بالاعادة مضت صلاة
 المأموم على الصحة وذلك لان الاوصاف المذكورة شأنها ان تخفى
 فلا ينسب المأموم حينئذ الى تقصير وتقع صلاته جماعة وعلم مما

تقرر ان الماموم لو نسي الوصف المنافي بما ذكر ثم علم تبين بطلان
صلاته لنسبته الى تقصير لا لانه لو لم يعلم لم ينسبه ومفهوم هذا
الشرط يصدق باربعة صور لانه اذا لم يعلم الماموم صحة صلاة الامام
عنده ولا ظنها لا يخلو حاله اما ان يعلم بطلانها او يظنها او يشك
فيه او يجمل الحال في الصحة وعدمها فلا يكون له فيها رأي بالمرء وكل
صورة من هذه الصور الاربعة كلام يخصه فان علم الماموم اي يقين
بطلان صلاة الامام بحدث او غير امتنع قلدوته به قطعاً لا
ليس في صلاة في الواقع فكيف يربط صلاته بصلاته فلو فعل كان
متابعاً وان ظن الماموم بطلان صلاة امامه فلا يخلو حاله من
وجهين لان ظنه ذلك اما ان يكون ناشئاً عن اختلاف مذهبيهما
في الفروع واما ان يكون مستنداً لاختلافهما في الاجتهاد في نحو الطهارة
فان كان ظنه ناشئاً عن اختلاف مذهبيهما في الفروع كان رأي الشافعي
حنفياً اخل بشرطه بان رآه مس فرجه او لمس زوجته ولم يتوضأ او
ترك فرضاً كالسجدة او الطمانينة فلا تصح قلدوته به على الاصح المبني على
الاصح السابق وهو ان العبرة بعقيدة الماموم لا بالامام لانه ليس في
صلاة عنده بحسب مذهبه سواء كان هذا الحنفى ولي الامر او غير على
المعتمد وقال لا وديني والخليعي الامامان الجليلان من اصحابنا الواقدي

بوي

بوي الامر او نأثبه مع تركه لبعض الواجبات عند الماموم صحة القدوة
عالم كان الامام او عامياً ولا يفارق خوف الفتنة كذا نقله الشيخان عنها
واستحساناً لكن بعد نقلها عن تصحيح الاكثرين وقطع جماعة عدم
الصحة وهو المعتمد كما مر خلافاً لما مشى عليه في الروض وما استحسن
مخالف لنظائره كصحة الجمعة السابقة وان كان السلطان مع الاخرى
قال الرمي ولا يسلم انه يترتب على ذلك فتنة ولو سلم فيمكن دفعها بغير
الاقتداء الحقيقي كان يوهمه الاقتداء به ولا يتابعه في الافعال اي بان
يأتي بفعله بعد فعله لا لاجل وقف فعله على فعله او يتابعه ولا
يتنظره انتظاراً كثيراً فاندفع التعليل بخوف الفتنة انتهى فلو لم يعلم
الشافعي ان الحنفى ارتكب ما يخل بصحة الصلاة عنده او شك فيه صح
اقتدائه به تحسناً للظن به لان الظاهر انه يراعي الخلاف ويأتي بالاصح
عنده اذ من شأن الامام مراعاة الخلاف وعلم مما تقرره في مسألة
المخالف انه متى علم الشافعي اتيان المخالف بمبطل عنده امتنع عليه الاقتداء
به مطلقاً وهذا الاطلاق ليس على حاله بل هو مقيد بما اذا كان المبطر
الذي علم اتيانه به لا يغتفر جنسه في الصلاة عندنا اما لو كان المبطر
الذي اتى به المخالف يغتفر جنسه عندنا في الصلاة فلا يمنع ذلك
من صحة القدوة به من ذلك ما لو نوى مسافر ان اقامه اربعة ايام بوضع

اعتقاده



ان يقنت ويدركه في السجدة الاولى استحب له ذلك والاتباع وحبوا
 اي وان لم يكن في وقت الصلاة
 ومجد السهو كما لو ترك الشافعي القنوت وخلفه حنفى فسد الشافعي

وسجد السهو كما لو ترك الشافعي القنوت وخلفه حنفي فسجد الشافعي
 السهو فانه يجب على الحنفي متابعتة فيه ولو ترك الشافعي السجود لم يسجد
 الحنفي اعتبارا باعتقاد المأموم فيها وهو الاصح وعليه لو قنت الشافعي
 في الاولى خلف الحنفي استحب له سجود السهو ايضا في الاصح كما لو كان
 امامه شافعيًا فتركه وكما لو اقتدي شافعي بمثله فقرا امامه الفاتحة وركع
 واعتدل ثم شرع في الفاتحة ايضا فانه لا يتبعه بل ينتظم في الاعتدال
 ويعتفر تطويل الركن القصير في ذلك واختار في شرح الروض جواز
 كل من الامرين في ذلك وفي نظيره من الجلوس بين السجدين وهذا
 بخلاف ما لو اقتدى شافعي بمن يرى تطويل الاعتدال فانه لا يوافق
 بل يسجد وينتظره ساجدا كما ينتظره قائما اذا سجد في سجدة صافيا

انخلخل الاوقف له من نفسه بسبب تركه الفنون حتى ترفع طلب السجود عنه لو ان خلل نفسه بجله عنه امامه فلا يطلب منه العبود له بل لو سجد له بطلت صلاته ففائدة امتيانه بالقنوت حبيد القيام ان

أوبين السجدين كره
له ذلك
فيما ذكره

امامه الخفي في فان فعل المخالف عن اعتقاد منزه عن انزال السهو له
هو جينيد بن يحيى

هذه الفروع العلامة الغزي على الجلال **تتمه** قال ابن العاد في القول
 التام حيث قلنا بصلته اقتداء الشافعي بالخفي فهل يكون اول وجهان
 فان قلنا لا يكون قال ابواسحاق الانفراد افضل وقال غير الاقتداء
 افضل انتهى وقوله قال ابواسحاق لعله غير الاسرائيلي المتقدم لانه
 تقدم عنه عدم صحة القدوة بالمخالف مطلقا ويمكن ان يكون هو هو
 ويكون ما نقل عنه هنا مال اليه قبل ما تقدم عنه اوبعد هذا وفي الجلي
 على المنهج ان شرح الروض مصرح بكراهة الاقتداء بالمخالف وان شيخه قال
 لا مانع من حصول الفضيلة مع الكراهة لانها لا مر خارج غير لازم انتهى
 ونقل لنا شيخنا حفظه الله تعالى عن اقدم ران مراعاة الخلاف

تكميل نقل لنا شيخنا حفظه الله تعالى عن اقدم ران مراعاة الخلاف
 في حق الامام العام واجبه وفي حق غير مندوبة لكن ذكر شارح على
 مختصر الشيخ علوان ان محل طلب المراعاة حيث لم يترتب عليها وقوع في
 مبطل عندنا فان ترتب عليها ذلك تعين العمل بالمذهب اقول والذي
 يظهر لي ان مرادهم بمراعاة الخلاف هنا ان يحتزم المرامي عن الوقوع في مبطل
 عند المخالف بالقيد المذكور لا انه يترك سنة عندنا لاجل تحصيل
 سنة عند المخالف او يفعل سنة عندك ليست مطلوبة عندنا فراجع حرم
 وان كان ظن المأموم بطلان صلاة الامام مستندا لاختلافها في الا
 في نحو الطهارة كجهدين اختلغا في القبلة ولومع التيامن والنياسر
 في نحو الطهارة كجهدين اختلغا في القبلة ولومع التيامن والنياسر
 في نحو الطهارة كجهدين اختلغا في القبلة ولومع التيامن والنياسر

اتحدت الجهة فصلى كل غير ما صلى اليه الاخر او في انا من من الماء طاهر ونحو
 او في ثوبين كذلك فتوضا كل في الثانية باناء منها وليس كل منهما في الثالثة
 ثوبا منها امتنع عليه القدوة به لا اعتقاده بطلان صلاته بحسب اجتهاده
 فان تعدد الطاهر المشتبه من الآنية او الثياب دون النجس مع تعدد الجهد
 واستعمل كل مجتهد منهم ما ظنه الطاهر ولم يظن من حال غير من المجتهدين
 شيئا فالاصح صحة اقتداء بعضهم ببعض ما لم يتعين بحسب زعم المقدين
 اناء الامام او ثوبه اللذين اختص بالاجتهاد بهما للنجاسة اذ لا سبيل الى
 الحكم بصحة الاقتداء بالكل لتيقن النجاسة في احد المشبهات وانما قلت
 بحسب زعم المقدين لان مرادهم بتعين النجاسة فيما ذكر التعيين الصوري
 وهو غلبة ظن وجودها الحقيقي لا مكان انها في غيره ولا يوجد هذا
 الا اذا كان الطاهر اقل عدد امن المجتهدين اما لو بلغ عدده عدد هم او
 عليه فكما لو لم يتعدد اصلا ولا تاتي ح مسألة الانحصار المذكورة ومسألة
 تعدد الطاهر هنا لا ياتي نظيرها في مسألة الاجتهاد في القبلة لان جهة
 الصواب فيها لا تتعدد ومقابل الاصح يقول يمتنع اقتداء بعضهم ببعض
 مطلقا لتردد كل منهم في استعمال غير النجس اي هل هو ما استعمله او غير وليس
 احدا احتمالا لئلا يولي من الاخر كما يمتنع بالحنثي لتعارض الذكورة والانوثة
 واجاب الاول باننا انما قلنا بصحة الاقتداء بغير الاخير للجمل بحاله والاصل

٧

في الصلاة في غير المسجد
 في الصلاة في غير المسجد
 في الصلاة في غير المسجد

عدم وصول النجاسة لائنة او ثوبه فسومح في الاقتداء به كما اذا لم يعلم حال
الامام في الطهارة وعدمها وهذا بخلاف الاخيرة فانا بعد ان حكمنا بصحة الاقتداء
بما قبله لما ذكرنا تعين الاخيرة للنجاسة اذ لا سبيل الى الحكم بصحة الاقتداء
بالكل لتيقن النجاسة في احد المشتبهات كما تقر سابقا ويؤخذ من المقابل
المذكور كما قال ابن حجر كراهة الاقتداء على الاصح للخلاف في بطلونه وان
لا ثواب في الجماعة لان كل مكروه من حيث الجماعة يمنع فضلها كما ياتي في قول
في صدر هذه المسئلة دون النجس اي فانه لم يتعد رد فان تعدد كان الطاهر
تعدد فضا بط المسئلة انه يصح على الاصح السابق لكل واحد ان يقتدي بعد
ما بقي من الطاهر المشتبه بعد الذي اخذ لنفسه فاذا استوفاه بطل الاقتداء
وقولي بعده ولم يظن من حال غيره شيئا قيد في المسئلة لابد منه لاجل ان
يجري فيها الخلاف السابق كما في شرح م ر وغيره وخرج به ما لوطن بالاجتهاد
طهارة انا او ثوب غير كائنه او ثوبه فيصح اقتدافه به قطعاً اي من غير
لعدم تردده في النية او نجاسته فيمنع قطعاً لتردده في النية قال ابن حجر
فلنخص بما تقر ان الاحوال اربعة لانه اما ان لا يظن من حال غيره شيئا
او يظن الطهارة او النجاسة او يتيقن الحال وقد علم حكم كل منها والله الحمد
والمنة والفضل ولنوضح المقام بمثال فنقول لو اشتبه خمسة من الآنية
او الثياب فيها نجس على خمسة من الناس واجتهد كل منهم فظن طهارة انا

او ثوب

او ثوب منها فاستعمل ولم يظن بما استعمل اصحابه من ذلك المشتبه شيئاً وام
كل منهم الباقي في صلاة من الخمس مبتدئين بالصبح ففي الاصح يعيدون
العشاء لتعين النجاسة في ما بها بزعمهم الا اماما فيعيد المغرب لان النجاسة
تعينت اي انحصرت في زعمه في ما المغرب دون امام الصبح والظهر والعصر
واما العشاء فلم يقتدي فيها باحد وقد استعمل فيها الطاهر بزعمه اي اجتهاده
في صحته عنده ومقابلته يقول يعيد كل ما صلاة ما موما وهو اربع
صلوات كما تقدم قال ابن حجر وم ر يؤخذ من قولهم يعيد كل منهم ما كان
ما موما فيه اخر ان من تاخر منهم تعين الاقتداء به للبطلان وحينئذ
عليهم في المثال المذكور فعل العشاء وعلى ما فعل المغرب لما تقر من تعين
النجاسة في كل قال ابن حجر فان قلت انما تعين بالفعل لها لا قبلها قلت
ممنوع بل المعين هو فعل ما قبلها لا غير كما هو صريح في كلامهم انتهى وانما
عولوا على التعين بالزعم هنا مع كون الامر منوطاً بظن المبطل المتعين ولم
يوجد بخلاف ما ذهب اليه في مسألة القبلة من صحة الصلاة بالاجتهاد
الى جهات متعددة لانه لما كان الاصل في فعل المكلف وهو اقتدافه هنا
عن الابطال ما امكن اضطرارنا لاجل ذلك الى اعتبار وهو يستلزم اعترافه
ببطلان صلاة الاخيرة فاخذناه به واماً فكل اجتهاد وقع صحيحاً فلزم
العمل بمقتضاه ولم يبال بوقوع مبطل مبهم ثم فرض المثال المذكور كما علمت

ان النجس لم يتعد فلو كان في المشتبهات الخمس نجسان صححت على الاصح السابق
صلاة كل واحد منهم خلف اثنين وبطلت خلف اثنين لما تقدم ان ضابط
المسئلة حينئذ انه يصح على الاصح لكل واحد ان يقتدي بعدد ما بقي من الطلوع
المشتبه بعد الذي اخذ لنفسه فاذا استوفاه بطل الاقداء فيصح له في هذه
الصورة صلوات ثلاثة واحدة صلى فيها اماما وثلثان صلى فيها اماما
فامام الصبح والظهر والعصر يعيدون المغرب والعشاء لا يحدوا النجاسة
في ما بينهما وامام المغرب يعيد العشاء والعصر اماما والعشاء يعيد
المغرب والعصر اماما ايضا ولو كان في الخمسة ثلاثة نجسة صححت خلف واحد
فقط لما مر فيصح له في هذه الصورة صلواتان واحدة صلى فيها اماما وواحدة
صلى فيها اماما فامام الصبح والظهر يعيدان العصر والمغرب والعشاء
وامام العصر يعيد الظهر والمغرب والعشاء وامام المغرب يعيد الظهر والعصر
والعشاء وامام العشاء يعيد الظهر والعصر والمغرب ولو كان النجس اربعة
لم يقتد احد منهم باحد بل تصح صلاة كل منهم منفردا ما تقرروا في هذه الصورة
يتوافق الاصح ومقابله ولو سمع صوت حدث بين خمسة او شتم رجيح وتناكروا
وام كل في صلاة فالحكم فيهم كما ذكر في هذه المسئلة ذات الوجهين الاصح
ومقابله قاله راي يكون الاشتباه فيها واقعا في الشرط **تمة** لو جهد
في القبلة اكثر من اثنين كاربعة وادى اجتهاد كل منهم لجهة كان الحكم فيهم حكم

الاثنين

الاثنين لان جهة الصواب فيها لا تتعدد كما تقدم والصورة الثالثة والرابعة
من صور المفهوم وهما ان يشك المأموم في بطلان صلاة امامه والمراد ان
يشك في صلاحيتها للربط بها او يجهل الحال في ذلك في حكم القدوة فيها ^{تفصيل}
فان كان ما شك في وجوده في الامام من الاوصاف المنافية للامانة وما
جهل فيه من ذلك شأنه ان لا يخفى امتنع القدوة به حتى يترجح عند المأموم
خلوه منها او يتيقنه وان كان ما ذكر شأنه ان يخفى صحته القدوة به ثم ان بان
المنافي امتنع من حينئذ كما تقدم وقد تقدم او ايل الكلام على هذا الشرط
بيان امثلة ما شأنه ان لا يخفى وما شأنه ان يخفى بقولي في الاول فان بان
الحج الا الصورة الاخيرة منه وهي صورة جهل الاسلام فانها من القبيل الثاني
لان اقدام الامام على الصلاة دليل ظاهر على اسلامه وبقولي في الثاني وان
بان الامام محدثا الحج فاطلبها هناك ان شئت وقولي في النظم صحة باسكات
الناء لاجل الوزن وهذا آخر ما يسر الله ايراده في الشرط الاول من شروط
القدوة ولنشرع في الكلام على الثاني فنقول

وثان ان يؤم من ليس في صلاة مقتديا بغيره

اي وثان الشروط لصحة القدوة ان يكون الامام مستقلا في صلاته التي
يؤم فيها غيرة تابع فيها لاحد بان لا يكون حال القدوة مقتديا فيها بغيره
يقينا او ظنا ناشئا عن اجتهاد فلو يصح الاقداء بمقتدي يقينا او شكلا لانه

تابع لغيره بلحقه سهوم ومن شأن الامام الاستقلال وحمل سهو الغير فلا
يجتمعان وما في الصحيحين من ان الناس اقدوا بابي بكر خلف النبي صلى
الله عليه وسلم محمول على انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وابو بكر
رضي الله عنه ليسمعهم التكبير كما في الصحيحين ايضا اذ يجوز لامام الجماعة

لكن بعد ان ينوي الانفراد
لئلا يصير بعض المأمومين

ان يتاخر ويدخل في صف المأمومين متقدما عليه فبطل صلاته ثم اذا
تاخر امام القوم بعد نية الانفراد تقدم امامه الذي خلفه على القوم
ونوى الاقدا به بخلاف المأمومين فانهم لا يحتاجون لتجديده

بل يكفي استصحابهم الاولى كما هو مبين في مجت الاستخلاف ويجوز
ايضا لمن حضر واقدى بالامام ان ينوي الانفراد ايضا ثم يتقدم
امامه ثم يقتدي به الجميع وعبارة التحفة هنا والحاصل ان ابابكر

اخرج نفسه بتاخره عنه صلى الله عليه وسلم الثابت في الصحيحين
ثم نوى الاقدا به صلى الله عليه وسلم والصحابة يتقدمه صلى الله عليه وسلم
بعد استخلاف ابى بكر له صاروا مقتدين به وان لم ينو ذلك ومعنى

رواية والناس يقتدون بابي بكر انه كان يسمعهم تكبيره صلى الله عليه وسلم
وسلم لا متناع الاقدا به بالماموم اتفاقا انتهت وقولي بان لا يكون

حال القدوة به مقتديا فيها بغيره يخرج ما لو انقطعت القدوة كان سلم
الامام فقام مسبوقا ومن صلاته اطول من صلاة الامام فاقد به آخر

